اثر النفط في العلاقات الاقتصادية العراقية– الهندية 1952 ـ 1979

*إياد ناظم جاسم[1]، عمر نافع نوري[2]**

ملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والهند في المدة بين عامي 1952 إلى عام 1979، إذ كانت العلاقات مبنية على أسس اقتصادية وتجارية وذلك لوجود النفط في العراق واحتياطه الكبير الذي عزز من تلك العلاقات، ولاسيما منها النفطية؛ لأن حكومة العراق حينها كانت تريد ان تتخلص من السيطرة الأجنبية على مقدراتها، فضلاً عن عدم انحيازها لأي جانب لذلك فضلت النأي بنفسها وتباشر علاقاتها مع دول عدم الانحياز ومنها الهند، لما كانت تمتلكه الهند من خبرات على المستوى الاقتصادي، لذلك حاول الجانبان تعزيز تلك العلاقات على كافة المستويات .

الكلمات الدالة: العراق، العلاقات، الهند، التجارة، الاقتصاد.

المقدمة

في مطلع القرن العشرين ارتبطت العراق والهند بعلاقات تقليدية شبه رسمية بسبب الاحتلال البريطاني لكلا البلدين، لكن حدث تطور في العلاقات بين البلدين بعد دخول العراق في عصبة الأمم المتحدة في الثالث من تشرين الأول 1932 ونال استقلاله وبقيت العلاقات مقصورة على الأعمال التجارية بعد فتح القنصلية العراقية في مومباي، وفي الخامس عشر من اب 1947 نالت الهند استقلالها التام والسيادة على أراضيها وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لكنها بقيت العلاقات على وتيرة واحدة على أساس التبادل التجاري وبعض البروتوكولات والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين .

وفي العاشر من تشرين الثاني 1953 تم التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين وتبادل الدبلوماسيين وبعدها رفع المستوى الدبلوماسي إلى من مفوضية إلى سفارة وكان أول سفير هندي في العراق (خوب جاند) الذي قدم أوراق اعتماده للملك فيصل الثاني في الثامن من تموز 1953، وفي اليوم التالي قدم (محمد سليم الراضي) أوراق اعتماده إلى الرئيس الهندي، لكن تغيرت هذه العلاقات لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بعد إنهاء الملكية في العراق في ثورة الرابع عشر من تموز 1958 وإبدالها بالعهد الجمهوري .

وفي الرابع عشر من كانون الأول 1958 استقبل رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم السفير الهندي اندرست جوبرا في بغداد، لكن العلاقات بقيت روتينية دبلوماسية بين البلدين حتى حدوث ثورة الثامن من شباط 1963 وانهاء مدة حكم عبد الكريم قاسم، واصبح عبد السلام محمد عارف اول رئيس للجمهورية العراقية وقائد القوات المسلحة .

وتبادلت الزيارات بين رئيس الجمهورية العراقية عبد السلام محمد عارف ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين البلدين على كافة المستويات، بيد ان تلك العلاقات لم تتغير عندما قامت ثورة السابع عشر من تموز 1968 بقيادة حزب البعث واختير احمد حسن البكر رئيس الجمهورية بعد الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن محمد عارف، واحتلت الهند حيزاً كبيراً في سياسة العراق الخارجية وأيضاً احتلت العراق مكانة متميزة في سياسة الهند الخارجية وتقارب المصالح بين البلدين على كافة الأصعدة ولاسيما منها الاقتصادية والنفطية، إذ وقعت في السادس من نيسان 1973 معاهدة بين البلدين للتعاون التجاري والاقتصادي، فقد ازدادت محفزات الهند للحصول على النفط العراقي نتيجة الثقل في المشاريع التي أوكلت للشركات الهندية في العراق وتوسيع المشاريع التي تقوم بها تلك الشركات ولاسيما في الحرب العراقية – الإيرانية، وشكلت العلاقات بين البلدين محوراً أساسياً لأعوام عديدة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في إظهار العلاقات الاقتصادية بين العراق والهند ولاسيما ان الهند كانت من دول عدم الانحياز،

[1]جامعة الأنبار– كلية الآداب [2]رئاسة جامعة الأنبار. تاريخ استلام البحث 2020/1/12، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وبالتالي اختيار العراق للهند كانت بمثابة البحث عن دولة ليست لها أي ارتباطات مع الغرب من جهة وانحياز العراق مع الهند ليكون بمواجهة بريطانيا من جهة أخرى، هل أن العراق نجح في علاقته مع الهند ؟ وهل استطاع الخروج من التبعية البريطانية من خلال علاقته الاقتصادية مع الهند ؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في متن البحث .

منهجية الموضوع

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي للأحداث وذلك لمتابعة مراحل العلاقات الاقتصادية التي مر بها البلدين، والذي اعتمد على سرد الوقائع التاريخية من اجل التعرف على ظروف عقد الاتفاقيات التي مثلت العلاقة بين البلدين .

1 – اكتشاف النفط وجذور العلاقات العراقية ـ الهندية:

اكتشف النفط في العراق في العقد الثاني من القرن العشرين، ويعد من المواد الأساسية لخزينة الدولة العراقية،(العاني، نوري عبد الحميد، 1980)، اذ اكتشف النفط على يد مجموعة من الألمان والانكليز، فأصبح النفط في العراق عاملاً مهماً وأساسياً في تحديد السياسات التي تنتهجها الدول الكبرى في المنطقة لاسيما بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي،(حسين، عادل، 1977)، وكان أول امتياز للنفط وقعه العراق مع بريطانيا عام 1925، اذ نصت بنود الاتفاق على ان تتولى الشركات البريطانية استخراج وتسويق النفط العراقي، وقد ضغطت الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامي بعدم الموافقة على تمرير القانون الاساسي (الدستور) مالم يصادق على قانون امتياز النفط.(تريب تشارلز،2006).

بدأت الشركات النفطية البريطانية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية، وتفجرت أول بئر نفطية في كركوك في حقل (بابا كركر) في تشرين الثاني 1927، بيد أن التصدير تأخر إلى السنوات اللاحقة لاستكمال مد خط الأنابيب والاتفاق مع الشركات التي تصفي وتكرر النفط الخام، إذ تم مد خطوط الأنابيب بتجاه سوريا ولبنان الخاضعتان للانتداب الفرنسي، وبموجب قانون الامتياز أصبح النفط حكراً لشركة نفط العراق.(الجلبي، عصام، 2008).

تقاسمت أربع شركات كبرى نفط العراق بنسبة (23.75 بالمائة) لكل منها وحصة كولبنكيان كانت (5 بالمائة)، وفي عام 1927 تأسست شركة نفط الموصل لتغطية عمليات التنقيب في المنطقة الشمالية، وعام 1938 تأسست شركة نفط البصرة لتغطية عمليات التنقيب في المنطقة الجنوبية الشرقية،(الجلبي، عصام، 2008)، وعن طريق الخليج العربي بدأ تصدير النفط من مينائي خور العمية ثم ميناء البكر الذي افتتح عام 1975 بعد الغاء ميناء الفاو لضيق قدرته الاستيعابية، وقد بلغ أقصى إنتاج للنفط في عقد السبعينيات إلى (3.2 مليون) برميل يومياً من الحقول الجنوبية من الميناءين المذكورين أعلاه.(شيخ قادر، عبدالوهاب، 2009).

اقتصرت العلاقات العراقية ـ الهندية على التبادل التجاري، اذ كان كلا البلدين يرزحان تحت الاحتلال البريطاني على الرغم من أن العراق نال استقلاله شكلياً عام 1932، وان النفط في تلك الفترة كان بيد الشركات الاحتكارية إلا أن العلاقات تطورت بعد أن نالت الهند استقلالها عام 1947، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات توجت بافتتاح القنصلية العراقية في مومباي، 1993,Khalid,Mohammed) (، إذ أخذت العراق بالتقرب للهند للتوسع في نشاطها التجاري، فساندت الحكومة العراقية الهند في الوقوف بوجه المجاعة التي اجتاحت الهند عام 1950، إذ تعهدت العراق بتزويد الهند بـ (20.000) الف طن من القمح و (50.000) ألف طن من التمور والقطن.) (2014, Alam, Shahnawaz.

2– العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والهند 1952 ــ 1958م:

تطورت العلاقات بين العراق والهند بعد أن رفع كلا البلدين التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة على اثر توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون في تشرين الثاني 1952 والتي وضعت أسس تطوير العلاقة والتعاون في مجال الزراعة والصناعة والثقافة، (معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1986)، كما وقُعت في السادس من أيار 1953 اتفاقية تجارية جاء ضمن بنودها تعزيز التجارة بين البلدين ومنح التراخيص ضمن المعايير المعمول بها , فضلاً عن الاسبقية في منحها للهند من الجانب العراقي والتي تتعلق بالرسوم والتخليص الكمركي والمزايا والامتيازات التي يحصل عليها كل طرف من الأخر(http://www.commonlii.org/in/other/treaties/INTSer/1953/5.html) ولأن سياسة العراق الخارجية كانت تتأثر بشكل او بأخر بالنفوذ البريطاني، شهدت العلاقات العراقية الهندية على اثر دخول العراق في حلف بغداد في شباط 1955،(2004,Zachariah,Benjamin)، واتجاه العراق نحو المعسكر الغربي هي ضد سياسة جواهرلال نهرو،(مجموعة من المؤلفين والباحثين، 2009)، رئيس وزراء الهند الذي نادى بسياسة عدم الانحياز نحو أي معسكر وبالحرية الاقتصادية،(الحاج،

عزيز، 1981)، فانعقد مؤتمر باننددونغ لدول عدم الانحياز، إذ لم تكن مشاركة العراق بالمستوى المطلوب فقلت التعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، (معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1986)، إذ شهد عام 1955 نشاطاً تجارياً يتيماً، اذ وقع البلدين في تموز 1955 اتفاقية لنقل البضائع وتمديد العمل بالاتفاقية التي وقعت عام 1952 لمدة عام واحد، الا ان ذلك لم يمنع الهند من التقرب من العراق ومحاولة ابعاده عن السياسة الغربية، فاعترفت الهند بالاتحاد الهاشمي الذي عقد بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية في الثالث من اذار 1958،(1995,Alam,Mahboob).

-3 العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والهند 1958 ــ 1963:

شهدت العلاقات العراقية الهندية تحسناً كبيراً بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، إذ رحبت الهند بالثورة العراقية مبدئةً استعدادها للتعاون في كافة المجالات وأهمها المجال الاقتصادي والتجاري، فعينت الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم، (حسن جميل) احد قادة الحزب الوطني الديموقراطي سفيراً لها لدى الهند، وبدوره قام بعدة نشاطات من شأنها تعزيز التعاون بين البلدين، إذ القى محاضرة عن طبيعة وأهداف ثورة 1958 في جمعية الصداقة بين العراق والهند وأخرى في المعهد الهندي للدراسات الدولية، وساهم بتأسيس جمعية الصداقة العراقية ـ الهندية في التاسع عشر من أيلول 1958، وقد توجت هذه الخطوات بتوقيع اتفاقية تجارية بين البلدين في التاسع والعشرين من كانون الأول 1958، (الزيدي، مفيد،2015)، إذ نصت الاتفاقية على منح معاملة الأفضلية في التجارة وتوسيعها بين البلدين لتشمل مواداً جديدة، كما أبدت الحكومة العراقية استعدادها لتوظيف اساتذة جامعات ومستشارين هنود لدى الحكومة العراقية. ((1995,Alam,Mahboob.

شارك عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق في افتتاح معرض الصناعات الهندية في بغداد في الحادي والعشرين من آذار 1959، إذ أشاد عبد الكريم قاسم بالحكومة الهندية وبمواقفها تجاه العراق وسياستها الداعية الى التحرر التي تتوافق مع مبادئ ثورة الرابع عشر من تموز 1958، (1961,Central Intelligence Agency)، كما وزار وفد تجاري من الهند بغداد في ايلول 1960 لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين،(The Israel Oriental Society The Reuven Shiloah Research Center,)، كما وتعاون العراق في الستينيات مع مختلف الدول ومن بينها الهند في تطوير واستثمار المجال الزراعي واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة، كون العراق في تلك المدة كان يعول كثيراً على الجانب الزراعي لان النفط كان بيد الشركات الاحتكارية،(1982,United States Department of Agriculture, Economic and statistics).

أعلنت الحكومة العراقية في الحادي عشر من كانون الاول 1961 القانون رقم (80) لعام 1961 الخاص بتأميم الأراضي الغير مستغلة من قبل الشركات الاحتكارية والذي قلص 99 بالمائة لمساحة الامتياز اي ما يعادل ثمانمائة ميل مربع آنذاك مع ضمان احتياطي مساوي لتلك المساحة،(دان، اوريل، 1989)، فأعلنت الحكومة الهندية في الثامن عشر من كانون الأول دعمها ومساندتها للحكومة العراقية للسيطرة على ثروات البلد وكسر القيود الأجنبية الاحتكارية في أرضها، (Central Intelligence Agency,1961) ، لذلك سعت الهند لتطوير علاقاتها مع العراق كونه قوة اقتصادية كبيرة،(Siyech, Mohammed Sinan,2019)، فبعد إعلان الحكومة العراقية عن القانون رقم (80) لسنة 1961، ارسلت الحكومة الهندية بطلب سفيرها في بغداد سادت علي خان(Sadat Ali Khan) بالعودة الى الهند لمناقشة القانون وطرح مقترح على الحكومة العراقية بزيارة فريق من خبراء النفط الهنود لإنشاء اتصالات ودراسة المشكلات الحقيقية للتنقيب عن النفط، إذ أرادت الحكومة الهندية الخروج من العزلة والاحتكارات التي خلفها الاحتلال البريطاني في الهند.(Kaul ,k 1991)، وعند عودة السفير الهندي الى بغداد في الثاني والعشرين من كانون الاول 1961 ,التقى بـ (هاشم جواد) وزير الخارجية العراقي الذي رحب بالفكرة اذ ستساهم الخبرات الهندية بمساعدة شركة النفط الوطنية العراقية التي نشأت بالقانون رقم (80) لسنة 1961 بالتعاون مع شركة النفط والغاز الوطنية الهندية، إلا أن الأزمات السياسية ومشكلات الحكومة العراقية مع شركات الكارتل النفطي (بونوماريوف، ن، 1976)، جعلت الحكومة الهندية فكرة التنقيب عن النفط أولوية ثانية، فاهتمت بالجانب التجاري وتوسيعه، إذ عقدت اتفاقية تجارية جديدة مع الحكومة العراقية في الحادي والعشرين من كانون الأول 1962،(Kaul,k 1991)، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية في الهند في حالة ركود خلال الأعوام 1960–1965 وتدهور سريع في الإنتاج الصناعي وانخفاض في الصادرات، فضلاً عن زيادة في التضخم ونقص حاد في الغذاء، كما وسادت البلاد مجاعة، لذلك سعت الهند إلى إيجاد الحلول وأسواق جديدة لبضاعتها، فحاولت تقوية أواصر العلاقة مع البلدان القريبة من سياستها ومنها العراق،(1990Chanar,Bipan)، اذ كانت سياسة الهند الخارجية تعتمد على القضايا الأيدلوجية مثل معاداة الاحتلال وساسة عدم الانحياز والتحول نحو الاقتصاد والفرص العادلة لكل الدول والتعاون في ضوء هذا التأثير، (Pradhan, Basid, 2004).

حاولت الهند الحصول على امتياز للنفط من الحكومة العراقية مرة أخرى كون الفرصة مواتية، لاسيما انه لا يوجد من يستطيع الاستثمار في ضوء صراع الحكومة العراقية مع شركات النفط، وعندما علمت الحكومة البريطانية بنية الحكومة الهندية بمساعدة العراق في مجال النفط وبناء مصافي التكرير الخاصة بالحكومة العراقية حذرتها من مغبة هذا العمل، فأجابت الحكومة الهندية الجانب البريطاني أن تدخل الهند في هذا المجال هو لمساعدة الحكومة العراقية، وان الحكومة العراقية سترحب بالفكرة الهندية لمساعدتها. (Kaul,k 1991).

شهد عام 1963 أحداث سياسية مهمة منها الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بانقلاب عسكري في الثامن من شباط 1963، وتم تأسيس مجلس وطني لقيادة الثورة، وأصبح عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية. (دان، اوريل، 1989؛ تريب، تشارلز، 2006).

4 – العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والهند 1963 ـ 1968:

بعد سقوط نظام عبد الكريم قاسم واستلام عبد السلام عارف مقاليد الحكم في العراق عام 1963، شهدت العلاقات العراقية الهندية نمواً كبيراً في كافة المجالات السياسة والاقتصادية والعلمية، إذ أن السياستين العراقية والهندية كانت متوافقة تجاه القضايا الدولية في ذلك الوقت،(Alam, Mahboob, 1995)، إذ سارعت الحكومة الهندية إلى الاعتراف بحكومة عبد السلام عارف عن طريق سفارتها في بغداد في الثاني عشر من شباط 1963، وأنها تأمل في توطيد وتعزيز العلاقات وأواصر الصداقة بين البلدين. (الجغيفي، صدام، 2014).

على أثرها زار الرئيس العراقي عبد السلام عارف الهند في آذار 1964، إذ كانت هذه الزيارة لتوطيد العلاقات بين البلدين ولتقارب وجهات النظر السياسية في عدم الانحياز وإنهاء الاحتلال ونزع الأسلحة النووية والحرب الباردة، كما شهدت الزيارة التوقيع على اتفاقيات تجارية واقتصادية لتعزيز هذا التعاون، (Khalid, Mohammed, 1993)، إذ رامت السياسة الهندية إلى تحييد العراق في نزاعها المستمر مع باكستان، وللثقل الاقليمي والعربي الذي يتمتع به العراق في العالم العربي والإسلامي، وهذا ما حصل عندما نشب النزاع بين الهند وباكستان عام 1965، أعلن العراق حياده من النزاع، طبقاً لسياسة عدم الانحياز التي تبنتها الحكومة العراقية بعد انقلاب 1963. (دائرة البحوث والدراسات، 1975).

سعت الحكومة العراقية إلى تعزيز التعاون مع الهند، إذ وافق مجلس الوزراء العراقي في الحادي عشر من أيار 1966 على إرسال وفد تجاري لحضور اجتماعات اللجنة العراقية ـ الهندية المشتركة في العاصمة الهندية نيودلهي، (الجغيفي، صدام، 2014)، ثم تبعها زيارة (عدنان الباجة جي) وزير الخارجية العراقي إلى الهند في آذار 1967، (الباجة جي، عدنان، 2002)، بناءً على دعوة رسمية وجهت له من (Mohammed Kareem Jaklah) وزير الخارجية الهندي، وقد نقل له الدعوة (Mahjoob Ahmed) سفير الهند لدى بغداد لدى لقائه (عدنان الباجة جي)، إذ علق السفير الهندي على تلك الزيارة بأن من شأنها تطوير العلاقة بين البلدين، ومن جانبه علق (عدنان الباجة جي) على تلك الزيارة بإسهامها في توطيد العلاقة بين البلدين، وانه تباحث مع الجانب الهندي حول القضايا التي تهم البلدين في الجانب السياسي والاقتصادي، (الجغيفي، صدام، 2014).

لم يقتصر تعاون الجانبين على الاقتصاد والتجارة فقط بل شمل الجانب العسكري، والمهم هنا ان نذكر في اثناء زيارة سووران سينغ (Suoran Singh) وزير الدفاع الهندي في شباط 1968 , اذ اهدى طائرة مقاتلة للحكومة العراقية، وذلك لتعزيز الروابط والعلاقات الاقتصادية فيما بينهما. (Faruq, Atiq, 1986).

توثقت العلاقات الاقتصادية بين العراق والهند، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الهندية من (2.250) مليون دولار عام 1967 إلى تقريبا (8) مليون دولار عام 1968، وتم الاتفاق في أيلول 1968 مع الهند على زيادة تجارتها مع العراق إلى (3,5–4,5) مليون دولار مضافاً إلى المبلغ السابق، كما اتفق البلدين على توسيع التعاون في كافة المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية وزيادة في تبادل الوفود التجارية، (Vasudevan, Hari, 2004)، وقد شهد عام 1969 توقيع اتفاقية تجارية بين الحكومة العراقية والحكومة الهندية في تشرين الأول 1969 لتشهد زيادة في الصادرات الهندية إلى العراق لأكثر من (2.8) مليون دولار.(Alam, 1995,Mahboob).

أدناه جدول يوضح متوسط حجم الصادرات الهندية إلى العراق بالميلون دولار أمريكي للمدة 1961ـ 1971، والتي تشمل المواد الغذائية والمنزلية والحديد والصلب والمواد الصناعية والمواد الكهربائية والأنابيب ومحركات الديزل وغيرها :

جدول رقم (1)

السنة	المبلغ
1961-1962 لغاية 1965-1966	1.74
1966-1967	1.30
1967-1968	1.04
1968-1969	3.10
1969-1970	4.10
1970-1971	5.69

(Nayyar, Deepak, 1976) .

5- العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والهند 1970 ـ 1979:

شهد بداية عام 1970 تطوراً ملحوظاً في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والهند، اذ نمت الصادرات بين البلدين، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (3,100) مليون دولار، (1995,Alam, Mahboob)، وتم توقيع اتفاقية صداقة وتعاون علمي وثقافي وفني في الثاني عشر من كانون الثاني 1970 شملت الجوانب الاقتصادية والعلمية والثقافية،(Shahnawaz،Alam، 2014)، وقد تطورت العلاقات العراقية ـ الهندية في مدة سبعينيات القرن العشرين في كافة المجالات ولاسيما الجانب الاقتصادي، إذ وقع الجانبان اتفاقات سياسية واقتصادية في الرابع والعشرين من أيلول 1971، رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتفاهم بين البلدين كما وضحتها بنود الاتفاقية وهي إقامة علاقات اقتصادية وتجارية تكون المساواة والمنفعة المتبادلة بين الجانبان أساسها، فضلاً عن رفع التعرفة الكمركية الخاصة بالسفن،وعدم تصدير أي بضاعة تخص الطرفان الموقعان لبلد ثالث، حاول الموقعون على الاتفاقية مراعاة بنود الاتفاقيات الموقعة بينهما سابقاً، كما وساندت الحكومة العراقية الحكومة الهندية عندما اعترفت ببنغلادش كدولة مستقلة عام 1971، اذ كانت العراق اول دولة عربية تعترف بها كدولة مستقلة. (1995,Alam, Mahboob).

أمم العراق صناعته النفطية بعد أن اصدر القانون رقم (69) لسنة 1972 في الأول من حزيران 1972، فسعت الهند الى توطيد علاقتها مع العراق للحصول على النفط المؤمم، (خدوري،مجيد، 1978)، إذ رحبت الحكومة الهندية بقرار التأميم، فأصدرت الحكومة الهندية بياناً جاء فيه "تقدر الهند وتدعم قرار الحكومة العراقية في ممارسة سيطرتها على مواردها الطبيعية التي يلعب النفط من خلالها دوراً حيوياً في اقتصاد البلاد...."، وكانت الهند من أوائل الدول التي اشترت النفط العراقي، اذ تعاقدت مع الحكومة العراقية على شراء (50) ألف طن من الخام كل شهر حتى كانون الأول 1972 لمصفاة (Parroni) الهندية، وحاولت الشركات الأمريكية المساهمة في شركة نفط العراق اتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومة الهندية لشرائها النفط العراقي على اعتبار أن التأميم إجراء غير قانوني وان النفط العراقي من حقها، إلا أن الحكومة الهندية استمرت بشراء النفط من الحكومة العراقية، ووعدت الهند العراق بمساعدته في تقديم المشورة الفنية، كل هذه الإجراءات كانت موضع ترحيب الحكومة العراقية، (Alam, 1995,Mahboob)، وبين عامي 1972-1973 تم الاتفاق مع الحكومة العراقية بتزويد الهند بما تحتاجه من الخام العراقي. (خدوري، مجيد، 1978).

زار (مرتضى سعيد عبد الباقي) وزير الخارجية العراقي الهند في آب 1972، والتقى في أثناء الزيارة كبار مسؤولي الحكومة الهندية، وفي البيان الختامي للزيارة أكد الجانبان على الاتفاق السياسي لحكومتي البلدين على سياسة عدم الانحياز ودعم الهند لحقوق الشعب الفلسطيني والسلام في منطقة المحيط الهادي، فضلاً عن توقيع اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي بين البلدين. (1995,Alam, Mahboob).

وقعت الحكومة العراقية والحكومة الهندية عام 1973 اتفاقية نفطية شاملة، اذ وافقت العراق على تزويد الهند بـ (30) مليون طن من النفط الخام على مدار عشر أعوام مقابل تزويد الحكومة الهندية العراق بالتكنولوجيا اللازمة لمشاريع البنى التحتية، إذ إن الخام العراقي يغطي (50 بالمائة) من احتياجات النفط الخام لمصفاة (Mathura) المنشأة حديثاً في ذلك الوقت، كما وقعت اتفاقية أخرى للتعاون الاقتصادي والفني في العام نفسه، ضمت بنداً نص على انشاء لجنة عراقية ـ هندية مشتركة ترعى هذا

التعاون على ان تمارس أعمالها في عام 1974، فضلاً عن ان الحكومة العراقية قدمت قرضاً للحكومة الهندية بقيمة (50) مليون دولار على شكل ائتمان لتلبية جزء من متطلبات النقد الأجنبي، فضلاً عن موافقة الحكومة العراقية من حيث المبدأ على منح شركة النفط والغاز الهندية ((Oil and Natural Gas Commission، عقد خدمة لاستكشاف النفط والغاز في الأراضي الواقعة جنوب حقل الرميلة،) Khalid, Mohammed, 1993).

لقد كان للتعاون النفطي بين البلدين أثره الايجابي على العلاقات الاقتصادية والتجارية والقطاعات الأخرى، إذ كان توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني هدفه تحقيق التوازن في تجارة البلدين، فضلاً عن تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين هدفه تعزيز هذه العلاقات، ومن بين هذه الزيارات زيارة (هشام الشاوي) وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي في ايلول 1973 الغرض منها تعزيز التعاون بين البلدين وبحث إمكانيات التعاون في المجالين العلمي والثقافي. (Alam, 1995,Mahboob)

بدأت وزارة الشؤون الخارجية الهندية بالتركيز على العلاقات الاقتصادية والتقنية مع الحكومة العراقية، ففي أعقاب الحرب العربية ـ الصهيونية عام 1973 ايدت الهند الحقوق العربية في استعادة أرضهم، وبالمقابل استثنى العرب ولاسيما العراق والهند من الحظر النفطي كونها دولة صديقة، مما أدى ذلك إلى تقوية جسور العلاقات الاقتصادية وتعزيز افاق التعاون وأواصر الصداقة بين العراق والهند. .(2014,Alam, Shahnawaz)

بداية كانون الثاني 1974 زار داهار(D. P. Dhar) وزير التخطيط الهندي بغداد، وعقد اجتماعات موسعة مع كبار مسؤولي الحكومة العراقية للاتفاق معها بتزويد الهند بما تحتاجه من النفط الخام، اذ كانت الهند تعاني من نقص حاد من النفط الخام نتيجة الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية ومن بينها العراق على الدول الغربية بسبب الحرب العربية ـ الصهيونية عام 1973 نتيجة مساندتها لـ (اسرائيل) في هذه الحرب، وقد نجح الوزير الهندي بالاتفاق مع الحكومة العراقية بتزويد الهند بما تحتاجه من النفط الخام على أساس ائتمان ميسر طويل الأجل لمساعدة الهند في مواجهة الأزمة. (1995,Alam, Mahboob)

تعززت العلاقات العراقية ـ الهندية بزيارة وفد رفيع المستوى من الحكومة العراقية في آذار 1974، إذ وقعت الحكومتان على اتفاق جديد نص على منح الحكومة الهندية قرضاً بقيمة (110 مليون) دولار وبنسبة فائدة ميسرة مقدارها (2.5 بالمائة) لمساعدة الهند في تغطية تكلفة استيراد النفط من الحكومة العراقية، مع تزويد الحكومة الهندية بـ (112مليون) طن من النفط الخام على مدى عشر أعوام، (1995,Abhyankar, Rajender, 2008; Alam, Mahboob).

تضمنت الاتفاقية بنود أخرى منها، منحت العراق الحكومة الهندية امتياز انشاء مصانع لإنتاج الالمنيوم ومعامل لإنتاج الحديد والصلب والمعادن وانشاء خطوط للسكك الحديدية. (2014,Alam, Shahnawaz)، وطبقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية يحسب المبلغ الأساسي مع الفائدة المستحصلة من القرض والمحسوبة في حالة التأخير على أساس ما هو مذكور في الاتفاقية، على أن يبدأ الدفع في الأول من تموز 1979، بعد ذلك يعاد دفع القرض مع تلك المبالغ للحكومة الهندية على شكل خمس دفعات متساوية، إذ يبدأ دفع القسط الأول في الأول من تموز 1980، (Loan, 1975)، كما نتج عن هذه الاتفاقية تأليف لجنة عراقية ـ هندية مشتركة مهمتها الأساسية متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية وتعزيز المصالح الاقتصادية بين البلدين. (Khalid, Mohammed, 1993).

زارت انديرا غاندي (Indira Gandhi)، (مجموعة من المؤلفين والباحثين،2009) رئيسة وزراء الهند في التاسع عشر من كانون الثاني 1975 بغداد، اذ بحثت في اثناء زيارتها العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم خلال الزيارة توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية منها التوقيع مع شركة الأسمدة الهندية (Corporation of India Fertilizer)، لتصميم وبناء مصانع للأسمدة في العراق، فضلاً اتفاقين آخرين مع مجلس البحوث العلمية والصناعية (Council of Scientific and Industrial Research) واتفاق مع المجلس الهندي للبحوث الزراعية (Indian Council of Agricultural Research) لتدريب الطلاب العراقيين على الهيدرولوجيا والمياه وصيانة التربة. .(2014,Alam, Shahnawaz)

ساعد النفط في توطيد العلاقات بين العراق والهند، اذ فتح مجالاً واسعاً للعلاقات ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، وإنما تعدى ذلك ليشمل جوانب اخرى منها ، مساهمة الهند في إنشاء الأكاديمية البحرية في البصرة عام 1975، (Brewester, David, 2014)، كل هذه العوامل ساهمت في ترسيخ العلاقة بين البلدين في كافة المجالات السياسي والاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي والعسكري، إذ منحت الحكومة العراقية قرضاً كبيراً للحكومة الهندية لمساعدتها في النهوض بالقطاع النفطي وتطوير البنى التحتية للهند. (معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1986)، إذ منحت الحكومة العراقية عدة مشاريع للشركات

الهندية منها مشاريع لبناء الطرق والجسور ومشاريع الصرف الصحي، وبناء محطة تلفزيون بغداد الملونة، إذ بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها الشركات الهندية (200) مليون دولار،(Khalid, Mohammed, 1993).

في الثالث من نيسان 1976 زار وفد وزاري عراقي برئاسة (غانم عبد الجليل) وزير التعليم العالي والبحث العلمي واجتمع مع مالافيا (K.D. Malaviyaوزير النفط والطاقة الهندي، إذ بحث الجانبان التعاون الثنائي في المجالات النفطية والاقتصادية والعلمية والثقافية ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة التي وقعها البلدين، كما ترأس الوزيران اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية ـ الهندية وأشارا إلى تفاهم حكومة البلدين في المواقف السياسية، ووضعا خطة للتكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين،(U.S 1976,Joint Publication Research Service).

ارتفعت واردات العراق من المنتجات الهندية إلى (16.2) بالمائة لتشمل سلعاً متنوعة من المواد المنزلية والصناعية وموادا أخرى، وهذا دليل على العلاقات الاقتصادية المتينة بين الدولتين،(Khalid, Mohammed, 1993)، وقد زار (سعدون حمادي) وزير الخارجية العراقي نيودلهي عام 1976، إذ بحث مع الجانب الهندي تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول عدم الانحياز، وعدم الاعتماد على الدول الغربية، وضرورة بقاء منطقة المحيط الهادي آمنة، كما أكد الجانبان على محاولاتهم عمل اقتصاد أكثر عدالة، مؤكدين على التعاون فيما بينهم في كافة المجالات، وعلى الرغم من خسارة انديرا غاندي الانتخابات التي جرت في ربيع عام 1977 (1995,Alam, Mahboob)، إلا أن العلاقات العراقية ـ الهندية استمرت بالنمو في ظل حكومة مورجي ديساي (Morgy Desaiy)، إذ استمرت اللجان الاقتصادية بين البلدين للتعاون التجاري والفني بين بغداد ونيودلهي للمدة 1977ـ 1980، لبحث السبل الكفيلة التي من شأنها إدامة العلاقات بين البلدين وتعزيزها. (جيجان، ماهر، 2008).

زار (طه محي الدين معروف) نائب رئيس الوزراء العراقي نيودلهي في تموز 1978، إذ أجرى خلال زيارته مباحثات مع رئيس الوزراء الهندي مورجي ديساي والقيادات الهندية، وفي البيان الختامي للزيارة الذي صدر في السابع من تموز من العام نفسه دعا كلاً من العراق والهند الى وحدة وتماسك حركة عدم الانحياز، والضرورة الملحة لاعتراف الدول الغربية بالحقوق والتطلعات المشروعة لجميع شعوب العالم من اجل التقدم الاقتصادي، وقد عكس البيان وجهة نظر الحكومتين لتعزيز صداقتهما وتوسيع مجال التعاون وتبادل المنفعة في جميع المجالات، (Faruq, Atiq Ahmed, 1986)، وهكذا أصبح التعاون العراقي ـ الهندي مثالاً لدول العالم الثالث، إذ أكد (A. Fagabi) وزير الخارجية الهندي أثناء زيارته لبغداد في أيار 1979 واجتماعه مع مسؤولي الحكومة العراقية ان وجهتي النظر العراقية والهندية متطابقة في ضرورة انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إذ إن ذلك يتماشى مع الأهداف العراقية ـ الهندية في تحقيق التنمية الاجتماعية والحرية الاقتصادية والتقدم العلمي بما يخدم مصالح البلدين، لتحقيق الازدهار لبلديهما،(1995,Alam, Mahboob)، ومع نهاية حكم (احمد حسن البكر) في العراق اتخذت العلاقات العراقية الهندية نمطاً متسارعاً في التعاون الاقتصادي مع الهند لتبدأ معها مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين في تعزيز وتوثيق التعاون فيما بينهما من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. (Nuri, Maqsudul, 1992).

ادناه جدول يوضح قيمة الصادرات الهندية إلى العراق بـ (الروبية/كرور):

جدول رقم (2)

السنة	الصادرات إلى العراق	حصة العراق من إجمالي الصادرات	التغيرات السنوية في الصادرات إلى العراق	الصادرات كما في الواردات
1972-1973	9.03	0.46	....	132.84
1973-1974	19.19	0.77	112.51	31.33
1974-1975	65.06	1.96	239.03	25.88
1975-1976	59.14	1.50	9.10 -	23.88
1976-1977	45.01	0.88	23.89 -	16.10
1977-1978	49.65	0.92	10.31	14.95
1978-1979	45.48	0.80	8.40 -	7.80

(Khalid, Mohammed, 1993)

نرى في الجدول أعلاه زيادة الصادرات إلى العراق حتى عام 1976 وبعدها انخفضت بفعل تعويم العملة مقابل الذهب في بريطانيا بفعل تضخم الاقتصاد ,اذ كانت الهند مرتبطة بالجنيه الإسترليني .

أدناه جدول يوضح واردات الهند من العراق بـ (الروبية/كرور):

جدول رقم (3)

السنة	الواردات من العراق	حصة العراق من إجمالي الواردات	التغيير السنوي في الواردات من العراق
1972-1973	6.60	0.35	....
1973-1974	61.42	2.10	822.89
1974-1975	25.34	5.56	310.42
1975-1976	247.61	4.80	1.48 -
1976-1977	280.17	5.52	13.15
1977-1978	322.12	5.51	18.54
1978-1979	583.20	8.56	71.60

(Khalid, Mohammed, 1993)

نلاحظ في الجدول أعلاه أن واردات العراق بقيت في صعود حتى عام 1976 اذ ان التغيير السنوي بدأ بالانخفاض بفعل التضخم الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا، وتأثر الهند بذلك خوفاً على اقتصادها لأنه كان مرتبط بمنطقة الجنيه الإسترليني .

الخلاصة:

ـ لعب النفط دوراً كبيراً بتعزيز العلاقات بين العراق والهند، اذ ان حاجة الهند للنفط دفعها تقديم تسهيلات عديدة للحكومة العراقية في الجانب الاقتصادي والعلمي.

ـ كانت الهند تعاني من ركود اقتصادي بعد حصولها على استقلالها من بريطانيا عام 1947 وحتى منتصف الستينيات، إذ كانت بأمس الحاجة إلى أسواق جديدة لكسر هذا الجمود والركود في اقتصادها، لذلك سعت إلى الانتقال في المجالات الأخرى لتكون نافذة أخرى من التعاون المثمر بين البلدين في كافة الأصعدة.

– كان للاتفاقيات أثرها في توسيع دائرة التجارة بين البلدين، إذ أرست دعائم الاقتصاد بموجب بنود الاتفاقيات المعقودة ووصلت إلى مرحلة منح القروض وتبادل التجارة على مستوى عالي وقدم كلا البلدين تسهيلات بشأن التبادل التجاري .

– إن اعتراف الهند بحكومة عبد الكريم قاسم ولاسيما بعد عام 1958 فتح المجال واسعاً بين البلدين وعلى كافة المستويات، وأضحت العلاقات الاقتصادية في مقدمتها عبر تبادل الخبرات لكلا الجانبيين .

ـ بعد أن أمم العراق صناعته النفطية عام 1972 كان بحاجة شديدة لتسويق النفط المؤمم، فوجد في حاجة الهند ما يصبوا إليه في عملية التسويق، إذ باع النفط الخام للحكومة الهندية بأسعار مميزة.

ـ سياسياً أرادت الهند بناء علاقات قوية مع العراق لتحييده في صراعها مع باكستان كونه قوة سياسية واقتصادية تمتع بها العراق في العالم الإسلامي .

–لم تتأثر العلاقات بين البلدين الا ان مستوى التجارة بدأ بالانخفاض نتيجة انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني الذي كانت تعتمد عليه الهند في تعاملها، بفعل أن بريطانيا كانت تعاني من تضخم الاقتصاد في عام 1976، الأمر الذي شكل عائقاً أمام الهند في تعاملاتها التجارية .

–استمرت العلاقات بين البلدين في الأعوام اللاحقة لحاجة البلدين إلى إكمال اقتصادهما بصورة فعلية، وحاجة الهند غالى نفط العراق، وحاجة العراق إلى المواد الأولية التي تدخل في الصناعة لمواكبة التطور الاقتصادي .

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الافريقية، م،(1986م)، آسيا وأفريقيا والحرب العراقية – الايرانية، الجامعة المستنصرية،172–174.

الباجة جي، ع،(2002م)، صوت العراق في الامم المتحدة 1959–1969 سجل شخصي، بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص82.

بونوماريوف،ن،(1976م) القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، مطبعة الرواد، بغداد،ص 191–192.

تريب، ت،(2006م)،صفحات من تأريخ العراق، ترجمة : زينة جابر ادريس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 101–235.

الجغيفي، ص،(2014م)، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبدالرحمن عارف 17 نيسان 1966– 17 تموز 1968، عمان، دار الكتاب الثقافي،181–182.

الجلبي، ع، (2008م)،قراءة في صناعة النفط في العراق، ندوة مستقبل العراق، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 25–26 تموز، ص 2.

جيجان، م، (2008م)،العلاقات العراقية الهندية 1963–1968، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة بغداد، ص 106.

الحاج، ع، (1981م)، مع الاعوام صفحات من تأريخ الحركة الشيوعية في العراق 1958–1969، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 173.

حسين، ع،(1977م)، النفط من خلال الثورة (التجربة العراقية)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 16–17.

خدوري، م، (1978م)،العراق الاشتراكي 1968–1976، د.م، الدار المتحدة للنشر،ص 209.

دان، أ، (1989م)، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي 1958–1963، ترجمة: جرجيس فتح الله، السويد، دار نبز للطباعة والنشر،443–457.

دائرة البحوث والدراسات،(1975)،معركة تصدير النفط، سري وحدود التداول، وزارة الخارجية، ص8.

الزيدي، م،(2015م)، العلاقات العراقية ـ الهندية الروابط المتجددة والفرص المتاحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 431 كانون الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 77.

شيخ قادر، ع،(2009م) خبير نفطي، جمهورية العراق، وزارة النفط، تقرير غير منشور8/16/ مقدم الى شركة نفط الشمال، كركوك، ص 2.

العاني، ن،(1980م)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925–1952، جامعة بغداد، ص32.

مجموعة من المؤلفين والباحثين(2009م)، بيروت، الموسوعة العربية الميسرة، ج 5، 7، المكتبة العصرية،2322 و 3417.

الوقائع العراقية العدد 2146 1972/6/1.

المراجع الأجنبية:

Abhyankar , R,(2008) West Asia and the Rrjon Defining India's Rol , Academic Foundation, New Delhi, p 57.

Agency, Central Intelligence,(1961), Daily Report, Foreign Radio Broadcasts, 20 December,12-13.

Alam, M,(1995), Iraq Foreign Policy Since Revolution, Mittai Publication, New Delhi , 194-205.

Alam,S,(2014), Performance and Prospects of Indo-Iraq Economic cooperation in Post Saddam Era, Aligarh Muslin University,India,p.133-137.

Brewester, D,(2014), India`s Ocean the Story of India`s Bidregional Leadership, Rutledge Publishing, London, New York, p 108.

Chanra, B,(1990), India Since Independence Revised and update, Penguin books, New Delhi,33-35.

Faruq, A ,(1986) India`s Relation with the Major Gulf States, Iran, Iraq, Kuwait and Saudi Arabia, Aligarh Muslin University, India, p 41-44.

Kaul, K,(1991) Malaviya and the Evolution India`s Oil Policy, Allied Publishers Limited, New Delhi , Mumbai,p.192-199.

Khalid, M,(1993),Oil Revenue and their impact India`s Economic Relationship with Iraq and Iran since 1973, Aligarh Muslin University, India.

Loan, (1975) , Agreement Between the Government of the Republic of Iraq and the Government of India, Embassy of India, Baghdad, 4 September, p 3.

Nayyar, D,(1976), India`s Exports and Exports Politics in 60s, Cambridge University Press, London, New York, p. 193.

Nuri, M,(1992), Indo – Gulf Relation in the 1980s, West Asia India`s Foreign Policy, Ed, Verinder Grover, Deep Publication, New Delhi, 43-44.

Pradhan, B,(2004), vol.41, Changing Dynamics of India`s West Asia Policy, international studies.. No.1, January – March,p14-15

Sikri, R,(2009) Challenge and Strategy Rethinking India`s Foreign Policy, Sage Publications, New Delhi .

Siyech, M,(2019), India Foreign Policy in mean, Al Sharq Forum, U.A.E, 5 March,p.2.

Society ,(1961),vol.1,The Israel Oriental, Reuven Shiloah Research center, Middle East Records (1960), George Weidenfeld, London.

U.S Joint Publication Research Service,(1976), Translation on South and east Asia, No.621,p 17.

United States Department of Agriculture Economic and Statistic Service,(1982), Agricultures Situation Africa and Middle East, University of California Santa Cruze,62.

Vasudevan, H,(2004), and others, Global Politics of the Iraq Crisis and the India`s options, Jamie Millie Islamiyah, New Delhi, p.303.

Zachariah, B,(2004), Nehru, Rutledge Publishing, London, New York,p.216.

http://www.commonlii.org/in/other/treaties/INTSer/1953/5.html

The effect of Oil on Iraqi-Indian Economic Relations (1952-1979)

Eyad Nathim Jasim, Omer Nafee Nouri *

ABSTRACT

The research aims to shed light on the economic and commercial relations between Iraq and India in the period between 1952 to 1979, as the relations were based on economic and commercial foundations due to the presence of oil in Iraq and its large reserves that strengthened those relations, especially oil, because the government of Iraq at that time wanted to get rid of foreign control of its capabilities, as well as not being biased to any side. Therefore, it preferred to distance itself and start its relations with non-aligned countries, including India, for what India had in terms of economic experiences. Therefore, the two sides tried to strengthen those relations at all levels .

Keywords: Iraq ; Relations ; India ; Trade ; Economy.

* University of Anbar, Iraq. Received on 12/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.